قياس و تحليل اثر الانفاق الأستثماري العام في تقليل معدلات البطالة في العراق خلال المدة (2006- 2017)

م.لاڤه اراس ابراهيم[1] أ.م.د.عزت صابر اسماعيل[2]

[2&1] قسم الإقتصاد، كليه الإداره و الإقتصاد، جامعه السليمانيه، السليمانيه، العراق

الملخص :

يعد الأنفاق الأستثماري العام من المتغيرات الأقتصادية الرائدة في عملية النمو والتنمية في كثير من دول العالم سواء أكانت متقدمة ام نامية ، ويهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل تأثيرالانفاق الاستثماري العام في انخفاض معدل البطالة في العراق . ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا المنهج التحليلي القياسي)تقديرات قصير الامد و طويل الامد استناداً الى البيانات المتوفرة للمدة (2006 – 2017 .) اخيرا، توصل البحث الى عدة استنتاجات منها ان للنفقات الاستثمارية العامة دور مهم في الاقتصاد الوطني خصوصا فيما يخص في تخفيض معدل البطالة و خلق فرص العمل الجديدة كما اقترحت البحث مجموعة من التوصيات من اهمها ان تقوم الحكومة بأرتفاع معدل الأستثمارات العامة و تنويع مجالاتها و توظيف العمالة المحلية بدلا من الاجانب في مشاريعها .

الكلمات المفتاحية : الأنفاق الاستثماري العام، البطالة ، الأنفاق العام ، العراق.

المقدمة :

يعد الانفاق الاستثماري العام من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تسهم في خلق الفرص العمل و تكوين الناتج المحلي الاجمالي و تقليل معدل البطالة و معظم الدول العالم تعتمد على الاستثمارات كمصدر من مصادر تحقيق الايرادات و تخفيض معدل البطالة و ينعكس ذلك على عملية النمو والتنمية الاقتصادية . و لكن ان الاستثمارات في العراق بسبب عدم وجود الاستقرار من النواحي السياسية و المالية اضافة الى عدم وجود برامج و تخطيط جادة ، لايزال محدودا جدا و لم يخصص لها المبالغ الكافية و اللازمة لتنميتها و تشجيعها و هذا انعكست بشكل سلبي على امكانية هذا النشاط المهم لخلق فرص العمل و تقليل معدل البطالة .

أهمية البحث:

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في انه على الرغم من توفر مقومات كثيرة في العراق لجذب و استقطاب الإستثمارات ، الى ان ضعف الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية والخدمات الاساسية وانعدام خطة اقتصادية شاملة وواضحة في المجال الاستثمارات ، وكذلك حدوث الازمة المالية في سنة 2014 و حرب ضد داعش من الاسباب الرئيسة لتدهور مستوى الاستثمارات في العراق و انه في معظم الاحيان يتم تحويل المبالغ المخصصة للاستثمارات الى الجوانب الأخرى خصوصا الى المجال النفقات التشغيلية و كل هذا ادى الى انخفاض الاستثمارات و ان النفقات الاستثمارية لم يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بشكل ملحوظ.

تتمثل اهمية البحث بمايلي:

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 3، العدد 1 (2022)
أُستلم البحث في 15 آذار 2022؛ قُبل في 28 مايو 2022
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 12 يونيو 2022
البريد الإلكتروني للمؤلف :lava.ibrahim@univsul.edu.iq
حقوق الطبع والنشر © 2022 لاڤه، عزت. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

1-التركيز على اهمية الإنفاق الاستثماري العام او الاستثمارات كأحد المصادر المهمة في تحقيق الايرادات و خلق فرص العمل و تقليل معدل البطالة ضمن مواضيع استراتيجية .
2-ا لتركيزعلى دراسة و تحليل تأثير الازمة المالية و حرب ضد داعش في العراق في انخفاض الاستثمارات العامة ، و كذلك تحديد الحلول و الاليات لتفعيل الاستثمارات ضمن مواضيع تنموية المهمة.

اهدف البحث:
يهدف البحث الى:
1-دراسة وتحليل تأثير الأنفاق الاستثماري العام في تقليل معدل البطالة في العراق.
2-دراسة وتحليل الاساس التى تقوم عليها سبل مساعدة للاستثمارات و ترشيد الانفاق العام بخصوص الاستثمارات و تخفيض معدل البطالة و خلق الفرص العمل عن طريقها .
فرضية البحث:
ان فرضية هذا البحث تمثل في ان الانفاق الاستثماري العام في العراق لم يؤدي الى تقليل معدل البطالة بشكل مطلوب و هذا انعكست انعكاسا سلبيا على الاقتصاد.
حدود البحث و نطاقه :
الحدود الزمانية : ان حدود الزمني لهذا البحث هي مابين 2006 - 2017.
الحدود المكانية : هي العراق.
اسلوب البحث :
من اجل تحقيق اهداف البحث اعتمدنا على المنهج (التحليلي – القياسي)و باستخدام مجموعة من النماذج (Long run run) and– Short و كل من (Co-integration and Stationarity) استنادا الى البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي و بيانات وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، واعتمادا على برنامج 9 views-E.

اطار البحث و هيكله :
قسم البحث على مبحثين، اشير في المبحث الاول الى الجانب النظري ووضحنا فيه الأنفاق الاستثماري العام و البطالة و خصص المبحث الثاني للتحليل القياسي لتوضيح تأثيرالنفقات الاستثمارية العامة في تقليل معدل البطالة في العراق ، و توصل البحث اخيرا الى مجموعة من الاستنتاجات و المقترحات.

المبحث الأول :تقيم الأنفاق الاستثماري العام و دورها في تقليل معدلات البطالة
اولا:مفهوم الأنفاق الأستثماري العام و اهميته
وفقا للتقسيم الإقتصادي فإن الإنفاق الإستثماري العام هو أحد اقسام الإنفاق العام بإتخاذ الجهة الموجه اليها الإنفاق العام كمعيار للتصنيف، إذ تظهر اهمية النفقات المخصصة لتكوين رأس المال في كونها تهدف الى تنمية الثروة القومية إذ تشتمل على التحويلات الرأس مالية الى الداخل وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.وقد عُرف "بأنه أحد مكونات الإنفاق العام والذي يشكل بدوره مكوناً مهماً من مكونات الطلب الكلي إذ يُعبر عن كل ما تنفقه الحكومات على السلع والخدمات والتي لا يستحصل مقابلها على سلع وخدمات وأيضاً في المدة نفسها التي تنفق فيها .كما يعرف الإنفاق الاستثماري بانه "تدفق على الاصول المعمرة التي من شأنها المساهمة اما بزيادة القدرة على انتاج المنتجات في المستقبل او خلق منافع للمستهلك في المستقبل إذ إن هذا الانفاق يمثل إنفاقا على الاصول والمخزون الاستثماري للتسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة والآلات والمعدات بانها تزيد من المقدرة على انتاج إضافةً السلع والخدمات في المستقبل(العزاوي ، 2019: 1).

ثانيا : سمات الإنفاق الإستثماري العام
يتصف الإنفاق الإستثماري العام بعدة سمات وهي كالاتي: (سلطاني و هاجر ، 2019: 27)
1-يتصف الإنفاق الإستثماري العام بالتقلب، فهو مسؤول عن نسبة كبيرة من التذبذب في الناتج المحلي عبر دورة الأعمال، لان التغيرات التي قد تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أكثر سرعة من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الإستهلاكية والخدمات .
2-يؤثر الإنفاق الإستثماري العام على أسعار الفائدة مما يؤثر كذلك على السياسة النقدية للبلد .
3-يعد الإنفاق الإستثماري العام من المكونات الرئيسة للطلب الكلي او الإنفاق القومي .
4-يعد الإنفاق الإستثماري العام من العوامل المهمة المحددة للطاقة الإنتاجية، وكذلك من العوامل الرئيسة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
5- لابد أن يقابل الزيادة في عدد السكان زيادة الإهتمام بالموارد البشرية و لا سيما الكفؤة منها وهنا يكمن دور الإنفاق الإستثماري العام، فكما هو ملاحظ هجرة الكفاءات وذوي الخبرات من بلدان العالم الثالث الى البلدان المتقدمة، إذ يتم احتوائها وصرف مبالغ طائلة لتطويرها والإستفادة منها.

ثالثا: أنواع الإنفاق الإستثماري العام :

يرتكز الانفاق الإستثماري بشكل أساسي على الانفاق على البنية التحتية والانفاق على المشاريع الانتاجية، إذ إن هذين الانفاقين غير منفصلين عن بعضها وإنما هناك تداخل كبير بينهما وهذا ما يجعلها متكاملين، والسبب في ذلك هو إن كلا الصنفين يصعب تحديد اثارهما المباشرة وغير المباشرة على خلق القيمة ورفع القدرة الانتاجية وكذلك على المتغيرات الإقتصادية ، وهنا يكون الانفاق على نوعين من الانشطة (سلام، 2000: 67-68)

1-النوع الاول هو الانفاق على الانشطة السلعية مثل الانشطة الزراعية والصناعية (الإستخراجية والتحويلية). 2- والنوع الثاني هو الإنفاق على الانشطة الخدمية الانتاجية مثل النشاط السياحي والتجارة .

كما وتساهم عملية انتاج السلع والخدمات العامة وبشكل كبير بتوفير ما قد عجزت عنه ألية السوق والتي تهدف الى تحقيق المصلحة الخاصة، لذا فهي تمثل الركيزة الاساسية للإقتصاد القومي في العديد من الدول (خاصةً الدول التي كانت تتبع النظام الإشتراكي والتي تمر بفترة إقتصادية إنتقالية . إن هذا النوع من الإنفاق يعرف بالإنفاق الإستثماري المباشر فهو يعمل على زيادة الدخل القومي الإجمالي، ومن ثم التخفيف من الضغوط التضخمية فيزداد العرض الكلي ومن ثم زيادة معدل الصادرات، مما يعزز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات (حسن و سلمان،281:2014).

كما إن هذا الجزء من الانفاق يعمل وبشكل اساسي على زيادة الانتاج المحلي، والذي هو بمثابة الاساس للنهوض بالاقتصاد وجذب الإستثمار العالمي، فلولا الإهتمام بالإستثمار المحلي لما إستطاعت دول شرق اسيا من تحقيق الطفرة الإقتصادية ، إذ وصل الاستثمار المحلي الى اكثر من 40% من الاجمالي الناتج القومي.

3-الانفاق على البنية التحتية :لقد إختلفت التعاريف والتوجيهات حول مشاريع البنية التحتية وتحديد مفهومها واطارها، لاختلاف التركيز على طبيعتها (الإقتصادية، الإجتماعية أو الإثنين معاً) او الغرض المراد تحقيقه منها، فوفقاً للمفهوم الواسع للبنية التحتية تعرف بانها (مجمل الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، وكذلك المنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، بالإضافة الى الخدمات المعتمدة على العمالة الكثيفة، كتقديم خدمات النقل العامة بأنواعها، وتتشكل البنية التحتية من الطرق، المطارات، السكك الحديدية، الموانئ، الإتصالات، محطات توليد الكهرباء، محطات مياه الشرب وشبكاتها، شبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي، بالإضافة الى الإسكان والتعليم والخدمات الصحية) (داغر وعلي،115:2010).

و قد عرّف البنك الدولي البنية التحتية بسياق تقريره لعام 1994 بانها "تلك المشروعات التي تتمثل في مجموع المنشآت والشبكات والخدمات التي تتوافر في المدن والمناطق الحضرية والتي لا يمكن دون وجودها ممارسة النشاط الاقتصادية بكفاءة، وتشكل منتجاتها سلعاً وخدمات وفي بعض الاحيان ذات طبيعة إحتكارية تقدمها الحكومة" إن مفهوم البنية التحتية قد إرتبط في بادئ الامر بالثورةِ الصناعية، فقد عُرفت البنية التحتية بأنها مجمل الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة، او ما تسمى بالبنية الصناعية او البنية الهيكلية اللازمة للصناعة، كما إن هذا المفهوم قد يتوسع من خلال ادراج انشطة رأس المال الإجتماعي لتحفيز النمو الصناعي تتميز الطاقة المنتجة لهذه الخدمات ببعض الخصائص مثل انها معمرة بصورةٍ غير عادية و إستغراقها فترات طويلة في التجهيز . إن الإستثمار في البنى التحتية يتطلب في غالب الامر ميزانيات كبيرة ومبالغ ضخمة، كما إن طبيعة مخرجاته ترجع وبشكل اساسي بالقيمة المضافة للدولة، لذا فإن الدولة في الغالب تقوم بتنفيذ البرامج الإستثمارية وتتكفل بالإنفاق والإدارة والصيانة دون القطاع الخاص، وهذا يعني ان القطاع الخاص لا يستطيع الإستثمار بمثل هكذا مشاريع، اما لارتفاع التكاليف او لانخفاض العائد في بعضها .كما تميز الدولة بقدرتها على تمويل المشاريع الكبيرة لكونها تهتم بالتكفل بالجوانب الإجتماعية علاوةً على تركيزها على البناء القاعدي للصناعة و الإقتصاد وتجدر الإشارة الى اهمية البنية التحتية في الإقتصاد، إذ إن هناك دراسة حول الانفاق الذكي اعدت من قبل المعهد الماكينزي العالمي عام 2013 قد بيّنت إن دول العالم إذا ما ارادت أن تحقق معدلات) النمو المتوقعة فإنها تحتاج الى إنفاق بمقدار 57 تريليون دولار على البنية التحتية منذ تاريخ الدراسة وحتى عام 2030 ،وقد إعتبرت الدراسة ان لدى سنغافورة وكوريا الجنوبية ومقاطعة اونتاريو الكندية مؤسسات بنية تحتية من الممكن الإقتداء بها(عبادي و خفاجي ، 2021: 190) .

رابعا :ـ الأثار الأقتصادية للنفقات الأستثمارية العامة

1-أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي:

يتوقف الإنتاج القومي لأية دولة على نوعين من العوامل، هما:

المقدرة الإنتاجية القومية: أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تشمل كل من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل فيها، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.

و الطلب الفعلي: أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية (الناتج القومي الجاري).

ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق عام استهلاكي (جاري). ويؤدي الإنفاق العام

الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، بالإضافة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (وعلى سبيل المثال، يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية) بالإضافة إلى إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري. كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر على زيادة مقدرتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية 7: (Luc et .al.,2021)

ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءا هاما من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ويلاحظ أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية (كتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان) أو التحويلات الاجتماعية النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يخصص الإنفاق العام للحصول عليها. كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع. كما أن الإعانات الاقتصادية التي يتم منحها لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو لبعض السلع والخدمات، مثل دعم بعض السلع الأساسية كالخبز والبنزين، تؤدي لمحاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام وذلك بتغطية ما يكون في ميزانياتها من عجز، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الاستثمار والتنمية، وخصوصا بالنسبة لبعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية.

2 -اثر النفقات العامة على التوزيع الدخل الوطني :

إن تأثير الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني يتم بطريقتين:

الطريقة الأولى: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة كبيرة من تمويل هذا الإنفاق فتعتبر هذه العملية نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

الطريقة الثانية : استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات المخصصة لهم كإعانات البطالة،...وغيرها .ولكي يحدث الأثر يستوجب أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، ومن ثم يؤدي إلى توزيع الدخل الوطني. **(ابو عيدة ، عمر محمود، 2018 :160)**

3- آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

للنفقات العامة تأثير على الاستهلاك وذلك من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

وللنفقات العامة على الاستهلاك صورتان:

أ- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية : ومعنى هذا أن الدولة تقوم بشراء سلع أو القيام بخدمات ضرورية لسير المرافق العمومية .كنفقات صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارة، أو الخدمات التي تؤديها الدولة للعاملين لديها كالإسكان والإطعام...، وغيرها .ويرى البعض أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فبدلا من أن تقدم الدولة للأفراد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي هذا الاستهلاك بطريق غير مباشر.

ب - توزيع الدولة للدخول :عندما تقوم الدولة بأنفاق للأفراد في صورة مرتبات وأجور ومعاشات فإن النسبة الكبيرة من هذه النفقات يخصصها الأفراد في الاستهلاك، وتعتبر هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه الأفراد من خدمات وأعمال فتؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي. **(عبدالكاظم ،1:2011)**

4- آثار النفقات العامة على الأسعار:

يمكن للدولة أن تؤثر على الأسعار رغم أن القاعدة العامة للأسعار هي العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة يتم من خلال سياستها في الإنفاق العام، وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية.

ويترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، ومثالها أن تشجع زارعة القمح فتعمد إلى استصلاح الأرضي وتوفير الأسمدة وتشجيع الفلاحين بهدف زيادة الإنتاج فإن ذلك يزيد في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض سعر القمح .أما إذا كان الإنفاق العام موجه إلى المجالات الاستهلاكية فهذا يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ومثالها أن تدفع الدولة للأفراد مرتبات

عالية الهدف منها تشجيعهم على الاستهلاك(الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، 100:2018).

خامسا:البطالة و اثارها الأقتصادية

1- مفهوم البطالة :

تعد البطالة قضية جوهرية سواء من ناحية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، لما لها من جوانب وآثار كبرى في المجتمع اقتصاديا وأمنيا وسلوكيا. ولهذا تعطي الحكومات هذه المسألة قدرا كبيرا من اهتماماتها، و يُمكن تعريف الشخص العاطل عن العمل بحسب منظمة العمل الدولية بأنه كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، إذ لا يُمكن استخدام مصطلح البطالة للدلالة على الأشخاص العاطلين عن العمل فقط لأنهم لا يعملون، فقد يكونون أطفالاً، أو كباراً في السنّ، أو مرضى، أو عاجزين، أو متقاعدين(Singh , 2018) .

2- أثار البطالة :

الآثار النفسية و الاجتماعية لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئوولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، كما تفيد الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين .بالاضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع(Hone et.al.,2019) وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده.

و هناك الآثار الاقتصادية إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر ـ أيضًا ـ من العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتى تشهد ـ غالبًا ـ افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين ١٠ - ١٥ %من عدد المتحدة ـ حوالي ١٨٠ مليون شخص. المهاجرين في العالم. البالغ عددهم ـ حسب التقديرات الأخيرة للأمم أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النموّ الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة. و هكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العربية. العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة(Kenny , 2019) .

3- اسباب البطالة:

تحدث البطالة لأسباب مختلفة فهناك موجات من الانتعاش والانكماش في الاقتصاد، وهناك تقلبات موسمية، وقصور نوعي وكمي في التعليم وضعف في الإنتاجية، وتغير دوري في الطلب على السلع، وهناك منازعات بين العمال وأصحاب العمل،... إلخ. وعادة الاقتصاديين وضع المسألة في قالب يمكن من تحليله، واختباره قياسيا.و هناك من يرى أن سبب البطالة هو اختلال التوازن في سوق العمل. وأقوى عامل على الاختلال فرض السلطات أو هيئات العمل أجورا أعلى مما قد يسمى الأجور المتروكة للسوق. هؤلاء يرون أن أجور السوق لا تبقي أحدا يرغب في العمل من دون عمل.طبعا هناك اقتصاديون لا يوافقون على التفسير السابق كما هو. بل يرون أن الأجور بطبيعتها تميل إلى الجمود، حتى مع وجود ركود اقتصادي و ان جمود الأجور يعني أن الأجور لا تتأقلم أو لا تتكيف التكيف الذي يجعل العرض مساويا للطلب في سوق العمل. وهذا الوضع مخالف لأغلبية السلع والخدمات التي تتصف أسعارها بمرونة تبعا لظروف العرض والطلب. على سبيل المثال &Feng) (Rauch,2018 ، في حال الركود تكون توقعات الناس عن الاقتصاد متشائمة ما يدفعهم إلى تفضيل الاحتفاظ بثرواتهم في صور غير منتجة، وهذا يؤثر سلبا في التوظيف. وحلا للمشكلة فإن الكينزيين يرون أنه لا بد من تدخل الحكومات بصور عديدة.هناك مظهر آخر لجمود الأجور، وهو يكثر وبوضوح في القطاع الحكومي وبعض المنشآت الكبرى في دول مجلس التعاون، كأحد آثار أو نتائج طبيعة الاقتصاد النفطي، وكون النفط

مصدر دخل الحكومات الأول. وتبعا لذلك تظهر ما يمكن تسميتها ببطالة الانتظار. عطل الكثيرين بسبب قوة الطلب على العمل في الحكومة مثلا ، كما هناك فريق يرى أن البطالة تظهر بسبب مشكلة المعلومات. مثلا، هناك زيادة في الطلب على العمل في مناطق بعينها من الدولة، وعلى ممن محددة تتطلب مهارات أعلى. وهناك وقت يمضي لحصول معلومات كافية أو موائمة في أمور كثيرة بين طالبي العمل والوظائف.

وهناك تفسير للبطالة يقوم على نظرية ازدواجية سوق العمل، التي ساعدت على زيادة ظهورها ظروف.
وتلخص هذه الظروف بكون الاقتصاد "الصناعي أو النامي" مكونا من قطاعين، قطاع أول يتميز بارتفاع الأجور فيه، واستقرار العمل وظروف عمل جيدة بصفة عامة، وفي المقابل هناك قطاع ثان يتصف بانخفاض أجور عماله، وسهولة الاستغناء عن خدماتهم مقارنة بالأول. وتساعد على الازدواجية صعوبة انتقال العامل من القطاع الثاني إلى الأول.بالاضافة الى ذلك هناك عطل مصدره وجود عزوف مجتمعي عن ممن. ولذا يعد الوضع الاجتماعي "أو بتسمية أخرى الأعراف والتقاليد" سببا من أسباب العطالة، في مجتمعات.
خلاف ما سبق، في بعض دول العالم، هناك نسبة من البطالة مصدرها استيراد قوي لليد العاملة بدأ الاعتماد على الاستقدام قبل عشرات السنين، وأسهمت عوامل في ازدياده وتقويته مع مرور السنين. تتلخص هذه العوامل في كون شروط الاستقدام وظروف توظيف الوافد وبقائه في العمل وتكلفته على المنشآت مغرية للاستقدام. الوضع السابق يشبه الإغراق في سوق السلع، الناشئ طبعا من الاستيراد. وتطلب ذلك تدخل السلطات (Schmillen& Umkehrer,2017) .

المبحث الثاني
قياس وتحليل تأثيرالأنفاق الأستثماري العام في تقليل معدل البطالة في العراق
يعد الأستثمار بمختلف أنواعه واحد من اهم أليات التنمية الاقتصادية ووسيلتها لتحقيق النمو الأقتصادي في جميع الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ، الأمر الذي دعا العديد من الدول السائرة في طريق النمو الى اعتماد برامج و سياسات اقتصادية و تشريعية لتشجيع الأستثمار و تشجيع قطاعها الخاص في المساهمة بعملية النمو الأقتصادي و تقليل معدل البطالة ، و رغم ان العراق بكونه بلدا نفطيا ، اي يتمتع بموارد مالية تؤهله لتمويل حركة التنمية ، و لكن لايزال النشاط الاستثماري محدودا ضمن الموازمات السنوية التي يتم تخصيصها للقيام ببعض المشاريع و التي لها دور واضح في تقليل معدل البطالة .

اولا:- واقع الأنفاق الاستثماري العام في العراق و بيان تأثيرها على البطالة من اجل ايضاح مستوى التطور والتغيرات التي حصلت في البطالة نتيجة للتغيرات التي حصلت في الأنفاق الاستثماري العام في العراق ، اعتمدنا البيانات الثانوية(Secondary Data) (والجدول رقم 1) يوضح العلاقة و تأثيرات الأنفاق الاستثماري العام في معدلات البطالة معتمدين في ذلك على معدل النمو السنوي المركب، كما في الجدول (1) ان حجم الانفاق الاستثماري العام ليست لها تأثيرات فعلية و واضحة في تقليل معدلات البطالة في العراق ، على الرغم من أن مستواه وحجمه يختلفان من سنة الى اخرى. ان الجدول (1) يبين أن في سنة 2006 ان حجم الانفاق الاستثماري كانت(37494.4) مليار دينار عراقي و تشكل نسبة(14.1) من الحجم الأنفاق العام في حين ان معدل البطالة في نفس السنة كان (17.7) ، و في السنة(2007) زاد النفقات الاستثمارية العامة الى (39308.3) مليار دينار عراقي و التي تشكل نسبة (16.8) من اجمالي الانفاق و خلال هذه السنة انخفض معدل البطالة الى (11.7) ، و لكن في السنوات ما بعد (2008) رغم الاختلافات في مبالغ الأنفاق الأستثماري العام و نسبته في حجم الانفاق العام و لكن ان هذه المبالغ ليس لها تأثير واضح على معدلات البطالة و لم ادى إلى انخفاض معدلات البطالة و السبب في ذلك يرجع الى عدم وجود تخطيط مناسب لتقليل معدلات البطالة و عدم استخدام الأيدي العاملة المحلية في معظم الحالات حيث يتم الأستعانة بالعمالة الأجنبية . هذا بالأضافة الى ان حجم النفقات الأستثمارية العامة تشكل نسبة قليلة من الحجم النفقات العامة رغم اهميتها و خصوصا في المجال خلق الفرص العمل و تقليل معدلات البطالة ، و هذا دليل على ان معظم نفقات العامة يذهب الى الجوانب الأخري خصوصا للمجال النفقات الجارية ، او يتم تحويل المبالغ اللازمة للاستثمار الى سد النفقات الأخري او سد العجز الميزانية .

الجدول (1)
واقع الأنفاق الاستثماري العام و تأثيرها في تخفيض معدلات البطالة

السنوات	اجمالي النفقات العامة مليار دينار	الأنفاق الاستثماري العام مليار دينار	نسبة الانفاق الاستثماري العام \الأنفاق العام	معدل البطالة	سعر الفائدة
2006	37494.4	5276.8	14.1	17.7	11.40
2007	39308.3	6588.5	16.8	11.7	14.59
2008	67277.2	14976.0	22.3	15.39	16.60
2009	55589.7	9648.7	17.4	15.4	16.02
2010	70134.2	15553.3	22.2	15.2	14.10
2011	78757.7	17832.1	22.6	15.2	12.55
2012	105139.5	29350.9	27.9	15.2	12.67
2013	119127.5	40380.7	33.9	15.3	12.86
2014	83556.1	24930.7	29.8	15	12.30
2015	70397.5	18564.7	26.4	15	12.11
2016	67067.4	15894.0	23.7	15.1	12.05
2017	75490.1	16464.4	21.8	14.8	11.98
معدل النمو السنوي المركب	6.01 %	9.95%			

يستخرج معدل النمو السنوي المركب حسب المعادلة الأتية :

$$R = \sqrt[N-1]{\frac{v_1}{v_0}} - 1 \times 100$$

اذ ان:
V1 :قيمة المتغير في السنة المقارنة.
V0 : قيمة المتغير في السنة الأساس.
N : عدد السنوات.
www.cagrcalculator.net

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البيانات :
1-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2003-2018.
2-بيانات وزارة التخطيط و التعاون الانمائي، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
3-جمهورية العراق، وزارة المالية ، الحسابات الختامية للجمهورية العراق للسنوات 2003-2011.

ثانيا: المنهجية والمواصفات النموذجية لمتغيرات البحث:

تهدف هذه الفقرة الى بيان و تحليل تأثير الأنفاق الأستثماري العام في معدلات البطالة في العراق للمدة (2006-2017) و التي يوضحها الجدول (1) من خلال المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية و مصادر بياناتها .

عرض النتائج و تفسيرها .

من خلال تقدير و قياس اثر الأنفاق الأستثمار العام في تخفيض معدل البطالة في العراق للمدة (2006-2017) فأن نتائج التقدير على نحو الأتي :

1-الثبات و الاستقرار(Stationary test /Unit root test)

ان موضوع الثبات و الاستقرار في البيانات من الافتراضات الاساسية في النظريات الأقتصادية التقليدية و الحديثة ، الثبات و الأستقرارية تلعب دورا اساسيا في دراسات قياسية و خصوصا دراسات المتعلقة بيانات السلاسل الزمنية . و هناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات و الأستقرارية في البيانات .الا ان كل من (Philips-Perron , Augmented Dickey-Fuller) قام بأستخدام المؤشرات الأكثر شيوعا . من خلال الجدول (2) تعرض نتائج التحليل :

الجدول (2)
نتيجة اختبار جذر الودة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

ADF : Augmented Dickey-Fuller

المتغيرات	المستوى(Level)		الجذور الوحدة (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
الأنفاق الاستثماري العام	0.7828	0.2277	0.0534	0.045
البطالة	0.0006	0.0003	0.0001	0.0000
سعر الفائدة	0.0097	0.0962	0.0078	0.0456

مستوى المعنوية عند (1%) و (5%) و (10%) على التوالي .
المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة(2006 – 2017) وباستخدام برنامج views-E9

من الجدول(2)يظهر أن جميع المتغيرات في النموذج(الأنفاق الأستثاري العام، البطالة، سعر الفائدة) ثابتة و مستقرة في الفارق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه(Intercept - Trend /عند مستوى المعنوية(1 ، 5٪ و 10)٪ على التوالي . وبهذا يسمح اجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2-التكامل و التكامل المشترك (Co-Integration /Johannsen test)

بعد الأنتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة في مجال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الأختبارات الهامة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة ، لكي يسمح بأجراء تقدير النموذج و من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع ، قد تبين من نتائج هذا الأختبار و المعروض خلال الجدول (3):

الجدول (3)
يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

المتغيرات	Trace statistics	Critical Value 0.05	قيمة الأحتمال الحرجة	القرار
البطالة	31.09	47.85	0.0352	معنوي
الانفاق الأستثماري العام	8.98	29.79	0.3671	غير معنوي
سعر الفائدة	3.21	15.49	0.0732	معنوي

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة(2006 – 2017) وباستخدام برنامج views-E9

ولكي يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، ومن خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرين البطالة ى سعر الفائدة في النموذج ذات علاقة تكاملية وعند مستوى المعنوية(5 %) و هذا مقبول من ناحية العلمية وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية و الاحصائية و القياسية، ونرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

3-تقدير النماذج القياسية (Economictrics Model Estimation) بأستخدام السلاسل الزمنية

ان نتائج الثبات و الاستقرار و نتائج التكامل المشترك يبدو أنها ذي اساس قوي و منطقي لتقدير النموذج لأجل تقدير تأثير الانفاق الاستثمار العام في تخفيض معدلات البطالة في العراق للمدة (2006-2017) إذ اكتشف البحث بوساطة محاولات عدة النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية و القياسية والتحول الى الصيغة (اللوغارتمية المزدوجة) التي تعد من أكثر الدوال ملائمة من حيث(حجم وقيمة واشارة) المعلمات المقدرة الواردة في الجدول(4):

الجدول (4)
نتائج تقدير المعلمات المقدرة لنموذج البطالة

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	مستوي المعنوية
البطالة	-0.2349	0.079	2.9623	0.09	%10 Level
الاستثمار العام	0.019	0.004	3.96	0.058	%10Level
السعر الفائدة	-0.13	0.034	-3.906	0.059	%10 Level
الحد الثابت	1.351	0.385	3.508	0.072	معنوية
المتغير العشوائي(الازمة المالية)	-0.017	0.003	-5.633	0.030	%5 Level

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة(2006 – 2017) وباستخدام برنامج views-E9

من الجدول الاعلاه يتبين انه هناك علاقة عكسية بين الأنفاق الأستثماري العام و معدل البطالة ، حيث اذا ارتفع الانفاق الاستثماري العام بمقدار (0.019 %) فأن ذلك يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.23 %) و ذلك اعتمادا علي قيمة الأحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوي المعنوية(10 %) و اعتمادا علي الحجم المعلمة المقدرة و قيمتها و اشارتها الخاصة بتأثير النفقات الأستثمارية العامة على معدل البطالة .

4-الأختبارات التشخيصية للمصداقية النماذج (Diagnostic tests)

الخطوة الاخري في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكى يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليه صناع القرار، لذا استخدم هذا البحث اختبارات تشخيصية عدة بما في ذلك :

أ: اختبارات لمصداقية النموذج و ملائمته :

هناك اختبارات و مؤشرات كثيرة، في هذا الجانب الى ان اهمها هي (Std. Error, F-test , Adjusted R 2 , Squared-R) ، و نتائج التحليل على النحو الاتي :

الجدول (5)
يبين نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

النموذج المقدرة	المؤشرات			
	R-Squared	Adjusted R2	F-statistic	S.E. of regression
البطالة	0.98	0.94	23.112 0.042	0.002

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة(2006 – 2017) وباستخدام برنامج views-E9

يبين من الجدول اعلاه ان معامل التحديد و معامل التحديد المعدلة (R squared , Adjusted R2) لنموذج مرتفعة ، اذ يبلغ (0.98 % و 0.94%) هذا يعني ان المتغير الأنفاق الأستثماري العام يفسر نحو (98 % و 95 %) من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة ، و لما كانت قيمة

(F) بدلالة إحصائية (0.042) أقل من قيمة Value-P و كذلك قيمة(S.E. of regression) منخفضة و مقبولة .

ب : اختبارات لتقييم مدى صالحية النموذج Indicators Statistical and test Diagnostic:

ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر و امكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا و مستقبلا، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ، فان ضرورة النموذج تجاوزت غالبية المشاكل القياسية ،و يلخص الجدول الاتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

الجدول (6)
يبين نتائج اختبار صلاحية النموذج

النموذج المقدرة	المؤشرات				
	مشكلة الارتباط الذاتي	مشكلة الارتباط المتعدد	مشكلة عدم التجانس التباين	مشكلة التشخيص	مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات
البطالة	0.26	8.4	0.18	0.008	0.73
	لاتوجد المشكلة لانه اكبر من 5%	لاتوجد المشكلة لانه اقل من10	لاتوجد المشكلة لانه اكبر من 5%	يوجد المشكلة لانه اقل من 5%	لاتوجد المشكلة لانه اكبر من 5%

المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة(2006 – 2017) وباستخدام برنامج views-E9

يبين الجدول (6) استخدام النموذج (ARDL) و انعدام دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. و اجتياز النموذج معظم الاختبارات الاحصائية (كالأرتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين و مشكلة التوزيع الطبيعي) ماعدا مشكلة التشخيص حيث على رغم من محاولات كثيرة من قبل الباحثين لكن بسبب نوعية البيانات و عدد السنوات الدراسة لم يمكن النموذج اجتياز هذه المشكلة ولكن بسبب اجتيازها في معظم المشكلات القياسية الاخري يمكن استخدامها (النموذج المقدرة).

الإستنتاجات و المقترحات :

1-يعد الأستثمارات العامة من المتغيرات الأقتصادية المهمة و التي تؤثر في الأقتصاد الوطني و توجهه للتقدم و تنشيطه و زيادة الدخل القومي و له انعكاسات المهمة على تنمية القطاعات الأقتصادية المختلفة .

2-على الرغم من وجود تأثيرات ايجابية لنفقات الأستثمارية العامة في تخفيض معدل البطالة و لكن ليس بمستوي المطلوب و في معظم الاحيان يتم استخدام تلك الجزء المخصص من قبل البرلمان لاغراض الأستثمار الى مجالات الاخري (مثلا للنفقات التشغيلية).

3-من خلال تحليل البيانات المعتمدة في هذا البحث نجد بأن هناك علاقة عكسية بين النفقات الأستثمارية العامة و معدل البطالة حيث ان الارتفاع النفقات الاستثمارية العامة بمعدل (0.019%) يؤدي الى انخفاض البطالة بمعدل (0.2349%).

ثانيا : المقترحات :

1-ضرورة ان تقوم الحكومة بأرتفاع معدل الأستثمارات العامة و تنويع مجالاتها و توظيف العمالة المحلية بدلا من الاجانب في مشاريعها .

2-من الضروري ان تقوم الحكومة بتخصيص مبالغ عالية و مناسبة بغرض الاستثمار في كافة مجالات الأقتصاد .

3-نقترح ان تقوم الحكومة بتقليل نفقاتها التشغيلية و ارتفاع الجزء المخصص للاستثمارات لأن الأستثمارات تعتبر بمثابة مفتاح النمو و التنمية الاقتصادية و يؤدي الى تقليل معدل البطالة و ارتفاع في مستوي الدخل و تحقيق الرفاهية الاقتصادية .

4-نقترح ان تقوم الحكومة بتنويع في مشاريعها الأستثمارية لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية ، و ليس في مجال او قطاع محدد و هذا من اجل انعكاس اثارها الأيجابية على مجمل الاقتصاد .

المصادر :

المصادر العربية :

1- أبو عيدة, & عمر محمود. (2018). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013م).

2- بتول مطر عبادي كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة القادسية, & غسان علي عبد الحسن الحفاجي كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة القادسية. (2021). النفقات الاستثمارية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار العراقي للمدة (2004-2018). AL-dananeer, 1(22).

3- داغر، محمود مُحَمَّد؛ علي، مُحَمَّد علي، "الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية واثره في النمو الاقتصادي في ليبيا"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ليبيا، العدد 51 ،2010.

4-

5- دليل النفاق العام والمساءلة المالية، الدليل الميداني لتقييم النفاق العام والمساءلة المالية، المجلد 2 ، الطبعة الثانية، الولايات المتحدة الامريكية ، 2018.

6- سلطاني , & هاجر. (2019). سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة: الجزائر-الإمارات العربية المتحدة (Doctoral dissertation).

7- سلام، ايهاب، "القرارات الاقتصادية بين الفرد والمجتمع" ،الطبعة الاولى، مؤسسة الاهرام، القاهرة،2000.

8- عبد الكريم كامل عبد الكاظم ابو هات. (2011). توجيه الانفاق الحكومي في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي.

9- العتلي, آسيا, كحال, بوبلوطة, & بلال (مشرف). (2018). دور الإستثمار المحلي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر2001-2015 (Doctoral dissertation, جامعة جيجل).

10-العزاوي ، كريم عبيس حسان. (2019). اثر السياسة المالية على معدلات البطالة في العراق للمدة 2003-2014.

11-محمد صالح سلمان, & نضال قادر حسن. (2014). قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (1990-2011).

المصادر الانجليزية :

1- Feng, Y., Lagakos, D., & Rauch, J. E. (2018). Unemployment and development (No. w25171). National bureau of economic research.

2- Hone, T., Mirelman, A. J., Rasella, D., Paes-Sousa, R., Barreto, M. L., Rocha, R., & Millett, C. (2019). Effect of economic recession and impact of health and social protection expenditures on adult mortality: a longitudinal analysis of 5565 Brazilian municipalities. The Lancet Global Health, 7(11), e1575-e1583.

3- Kenny S, V. (2019). A causal relationship between unemployment and economic growth.

4- Kim, K., Ilkkaracan, I., & Kaya, T. (2019). Public investment in care services in Turkey: Promoting employment & gender inclusive growth. Journal of Policy Modeling, 41(6), 1210-1229.

5- Luc, N. N., André, M. T., & Kos, A. (2021). Effects of Public Expenditure on Economic Growth in the CEMAC Subregion: A Comparative Analysis between the Fragile and Non-fragile States.

6- Petrović, P., Arsić, M., & Nojković, A. (2021). Increasing public investment can be an effective policy in bad times: Evidence from emerging EU economies. Economic Modelling, 94, 580-597.

7- Schmillen, A., & Umkehrer, M. (2017). The scars of youth: Effects of early-career unemployment on future unemployment experience. International Labour Review, 156(3-4), 465-494.

8- Selase, A. E. (2019). Impact of Disaggregated Public Expenditure on Unemployment Rate of Selected African Countries: A Panel Dynamic Analysis Approach [PDAA]. American Journal of Public administration, 1.

9- Singh, R. (2018). The cause of unemployment in current market scenario. Vivechan International Journal of Research, 9(1), 81-86.